

مصر : اعتقال 53 إخوانياً خططوا لاغتيال قضاة وإعلاميين



القوات الأمنية اعتقلت 53 إخوانياً خططوا لاغتيال قضاة وإعلاميين

«القاهرة – وكالات»: أعلنت وزارة الداخلية المصرية اعتقال عدد من خلايا الإخوان تضم 53 إرهابياً، كانت تخطط لاغتيال قضاة وضباط جيش وإعلاميين وضباط شرطة، كما فجرت عدة أبراج للكهرباء في عدة محافظات ونفذت عمليات عدائية ضد أجهزة الدولة ومؤسساتها.

وقال مصدر أسنى مسؤول بالوزارة إن قطاع الأمن الوطني تمكن من رصد وكشف مرتكبي عدد من الوقائع والأعمال التخريبية بأبراج الضغط العالي ومحطات ومحولات الكهرباء وسيارات ضباط الشرطة والقضاة في محافظات القليوبية بورسعيد والفيوم – بدياب بهدف تعطيل مرافق الدولة والعمل على إثارة سخط المواطنين ضد النظام القائم، وإفساد أنه في محافظة القليوبية تمكنت الأجهزة الأمنية من الكشف عن 3 من الخلايا الإخوانية التابعة للجان العمليات النوعية لتنظيم الإخوان بمناطق شبين الكفاية وشبرا الخيمة والخانكة، وضبطت 25 من أعضاء تلك الخلايا.

وأضاف المصدر الأمني أن المتهمين اعترفوا باتصافهم بتنفيذ لجامعة الإخوان ضمن تشكيل ما سُمّوه «لجنة الإريالة» المكلفة بتصنيع العبوات بدائية الصنع تجريبية ومعدّلة صوت، لاستخدامها ضد قوات الشرطة والقوات المسلحة

ومعارضيهم وأعمال التخريب واستهداف أبراج الضغط العالي ومحولات توليد الكهرباء ومجالس المدن والقرى والإدارات التعليمية ومحطات السكك الحديدية وكذا مسؤوليتهم عن تنفيذ العديد من العمليات الإرهابية.

وأشار إلى أنهم اعترفوا بالقيام بعمليات عدائية في منطقة الخانكة شملت انفجار محل تصنيع عبوات متفجرة خاص بالتنظيم بمنطقة ابوزعبل وتفجير عبوة بسيارة رئيس مباحث مركز الخانكة،

وتفجير عبوة بجوار سور نقطة ابوزعبل، وتفجير عبوة بجوار سور مجلس مدينة الخانكة وتفجير عبوتين بجوار محكمة الخانكة ورصد عدد 5 ضباط وعدد 10 افراد وعدد 15 شخصية عامة قضاة

رجال أعمال ، إعلاميين» تمهيداً لاستهدافهم و تفجير خط الكابلات المغذى لشركة أنابيب بتترول مسطرد وتفسير عدد من عناصر اللجان النوعية إلى دولة السودان لتدريبهم على أعمال لجان العمليات النوعية خلال الفترة القادمة.

سيصدر وثيقة تتضمن رؤى العلماء وخبراء الاجتماع والثقافة والسياسة والإعلام

الأوقاف تعقد مؤتمراً موسعاً لنشر الوسطية والاعتدال وتجديد الخطاب الديني

«القاهرة – وكالات»: عقد صباح أمس الإثنين مؤتمر وزارة الأوقاف المصرية لتجديد الخطاب الديني، بحضور نخبة من العلماء والوزراء والفكرين. ويأتي هذا المؤتمر في ضوء خطة وزارة الأوقاف لنشر الوسطية والاعتدال، ومواجهة التطرف والإرهاب والعنف، والعمل على نشر سماحة الإسلام، وتصحيح المفاهيم الخاطئة.

والفتح للمؤتمر الدكتور محمد مختار جمعة، وزير الأوقاف، والمهندس خالد عبدالعزيز، وزير الشباب والرياضة، والدكتور عبدالواحد النبوي، وزير الثقافة، والدكتور شوقي علام، مفتي الجمهورية.

وقال الدكتور محمد مختار جمعة، في كلمته، إن المؤتمر سيمسرد وثيقة الأوقاف لتجديد الخطاب الديني، وتتضمن رؤى علماء الدين وخبراء الاجتماع والثقافة والسياسة

والإعلام والتربية والمرأة والشباب في تجديد الخطاب الديني. وهي الوثيقة الأولى التي تصدرها الوزارة في إطار جهودها بهذا المجال. وأوضح الوزير أن المؤتمر سيلتزم جلسة علمية أولى، يتحدث فيها الدكتور عبدالله النجار، عميد كلية الدراسات العليا السابق بالأزهر وعضو هيئة كبار العلماء، والدكتور مصطفى الفقي، الكاتب والمفكر السياسي، والدكتور عبدالحى عزيز، رئيس جامعة الأزهر، والدكتور سامي الشريف، عميد كلية الإعلام بالجامعة الحديثة، والدكتور هه أبوكريشة، عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر، والدكتور عبدالله المغازي، أستاذ القانون الدستوري ومعاون رئيس الوزراء.

وأضاف أنه لا يمكن أن يكون الخطاب الديني وحده

هو السبيل الوحيدة لحل مشكلة الإرهاب، ولكن لابد من تحرير عقول الشباب من فكرة التبعة السلبية، مشيراً إلى أن الإرهاب يعتمد على ضم العقول الخاوية والبالسة والفارغة من أي أمل، وأشار إلى أن الخطاب الديني لا يمكن أن يواجه التحديات الحالية وحده، ولا بد من وجود خطاب ثقافي وإبداعي مختلف، وأنه تم الدفع بمجموعة من شباب الوزارة لنشر الفكر الإسلامي الصحيح وتصحيح الأفكار الهدامة، كما تم طباعة العديد من الكتب في إطار تطوير الخطاب الديني وترجمتها إلى نحو 11 لغة مختلفة.

يذكر أن المؤتمر يشتمل على 5 ورش عمل، تتناول «الإعلام»، و«الدعوة والشباب»، و«المرأة»، و«الجامعات والمؤسسات»، و«الثقافة والفكر».

رؤساء الأركان العرب ينتهون من بروتوكول القوة المشتركة

إعداد مشروع البروتوكول الاختياري لإنشاء القوة العسكرية العربية المشتركة، والذي يتضمن مهام هذه القوة والميزانية الخاصة بها وتشكيلها والهيكل التنظيمي والإداري لها. وخلال جلسة اليوم تم الاتفاق على عرض مشروع البروتوكول الاختياري على الدول العربية لإبداء رأيها بشأنه، وإرسالها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية خلال أسبوعين، تمهيدا لعقد اجتماع لآخر لرؤساء الأركان، للنظر في وضع مشروع البروتوكول في صياغته النهائية.

وكان رؤساء أركان الجيوش العربية قد عقدوا اجتماعا السبت بمقر جامعة الدول العربية للاتفاق على تشكيل قوة عربية مشتركة قبل 29 يونيو المقبل تنقضيًا للقرار الصادر عن قمة شرم الشيخ أواخر مارس الماضي.

بلاغ ضد مذبحة مصرية بتهمة سب الجيش وتشويه قياداته



ايات عرابي

«القاهرة – وكالات»: تقدم طارق محمود الأمين العام لاتلاف «دعم صندوق لجانا مصر» ببلاغ إلى محكمة استئناف الاسكندرية ضد المذبحة المصرية المقيمة في الخارج آيات عرابي، بتهمة إهانة الجيش المصري والتقليل من شأن ضباطه وجنوده وتعتهم بإبشع الألفاظ التي يعاقب عليها القانون.

وذكر مقدم البلاغ في تصريحات خاصة لـ «العربية.نت» أن المذبحة دأبت ومن خلال عدة مقالات تقوم بنشرها في جريدة مصرية تسمى «الجورنال» حملت عناوين «الجيش ذلك الكلبان الميكروبي»، و «تسريح الجيش لا يسقط مصر»، و«أشوقوا آخر عسكري باسعاء آخر علماني»، وخروفاكم اعتذر فمأذا أنتم فاعلون.... إضافة لعناوين أخرى يعف اللسان عن ذكرها، مضيفا أنه تمت كل مقال من تلك المقالات بأبث المذبحة على سب وقذف الجيش المصري ومؤسسات الدولة وهيمة الشرطة المصرية ومهاجمة كافة الرموز الوطنية للدولة المصرية ومحاولة منها لبث الفتنة بين أطراف الشعب المصري وقيامها بمحاولة زعزعة استقرار وعقيدة الجيش المصري وقيامها بسب وقذف وتشويه صورة الجنود المصريين وقادة الجيش المصري والقيادة السياسية، وهي بذلك تكون مرتكبة لجرائم جنائية.

وأكد أن المذبحة قامت بذلك الإهانات الموجهة إلى المؤسسة العسكرية والشرطية، وهي عبارات سب وقذف بهدف هدم الروح المعنوية للجيش المصري الذي يخوض حربيا ضد الجماعات الإرهابية، ونشر الفوضى وتهديد الأمن والسلم الاجتماعي وزعزعة الاستقرار الداخلي الوثيق ما بين الجيش والشرطة والشعب وذلك من خلال الصاق التهم بالجيش المصري والشرطة المصرية والقيام باستدعاء القوى الخارجية للتدخل في

الشان المصري والعمل على التحريض على الجيش المصري والشرطة المصرية في محاولة منها لهدم الدولة المصرية.

واستقر طارق محمود قائلاً إن ما ارتكبته المذبحة يقع تحت نطاق التجريم بنصوص المادة 78 من قانون العقوبات والتي تنص على أن يعاقب بالإعدام كل من تدخل لمصلحة العدو في تدابير لزعزعة إخلاص القوات المسلحة أو إضعاف روحها أو روح الشعب المعنوية أو قوة المقاومة عنده.

وطالب مقدم البلاغ بفتح تحقيق فوري عاجل وإصدار قرار بضغط وإحضار آيات عرابي لارتكابها لجرائم السب والقذف ولجريمة التحريض على مؤسسات الدولة ورموز وقيادة الدولة المصرية وحالتها للمحاكمة الجنائية.

الجزائر : دعوة جديدة للجيش للتدخل في السياسة

تونس : مقتل اربعة عسكريين بينهم عقيد في ثكنة عسكرية



القوات التونسية طوقت مكان الحادث

«تونس – وكالات»: قتل 4 أشخاص بينهم مطلق النار في اشتباكات داخل ثكنة عسكرية في العاصمة التونسية، أمس الإثنين، فيما أعلنت السلطات أن العملية ليست إرهابية.

وفي التفاصيل أن جندياً أطلق النار على رفاقه ما أدى إلى مقتله ومقتل 3 آخرين وإصابة عدد آخر بجروح، ووقع الحادث اليوم في المنطقة نفسها التي شهدت هجوم متلف «بارود»، إذ تقع الثكنة العسكرية بالقرب من البرلمان وسط العاصمة.

وكان مصدر أسنى تونسي رفعه قد أثار قيام جندي بإطلاق النار على زملائه في ثكنة عسكرية بالعاصمة تونس.

وقال المصدر الأمني إن الهجوم أسفر عن مقتل عقيد وإصابة ثمانية جنود آخرين، إضافة لمقتل الجندي الذي فتح النار على زملائه، إلا أن العدد ارتفع فيما بعد لأربعة قتلى بما فيهم مطلق النار، وكان المتحدث باسم وزارة الدفاع التونسية يلخص وسلاتي قد صرح أن جندياً فتح النار على زملائه بثكنة «بوشوشة» العسكرية القريبة من البرلمان في العاصمة التونسية، نالها أن يكون الحادث «عملاً إرهابياً».

وأضاف وسلاتي أن القوات العسكرية أطلقت النار على الجندي وسيطرت على الوضع، ولم يوضح المتحدث دوافع الجندي.

من جانبه، صرح المتحدث باسم الداخلية التونسية، محمد علي الغروي، إن «الحادث الذي وقع في ثكنة بوشوشة ليس مرتبطاً بعملية إرهابية»، مؤكداً سقوط «قتلى وجرحى».

يأتي الهجوم بعد شهرين من هجوم دموي استهدف متحف «بارود» بالعاصمة تونس ونفذته مسلحان وقتل خلاله 21 سائحا أجنبيا وشرطيا، وتبنت تنظيم «داعش» الهجوم.

وإثر سماع إطلاق النار في ثكنة «بوشوشة» حالة من الهلع في المنطقة القريبة من مقر البرلمان ومتحف «بارود»، وعلى الفور عززت قوات الأمن حضورها قرب الثكنة وفي المنطقة.

وبدأت طائرتان هليكوبتر التحليق فوق المكان بينما انتشرت قوات من الشرطة والجيش تحمل أسلحة أمام الثكنة. كما وصلت قوات مكافحة الإرهاب إلى هناك وفتشت مسجدا للثناك من خلود من مسلحين.

«الجزائر – وكالات»: دعا رئيس الوزراء الجزائري السابق، علي بن فليس، الجيش إلى «أداء دور محوري لنجاح فترة الانتقال الديمقراطي»، التي يطالب بها كيديل للسلطة الحالية بقيادة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة. وتلجبر مثل هذه الدعوات حساسية شديدة لدى قادة المؤسسة العسكرية الذين يرفضون إقحامهم في السياسة، مع أنهم في الممارسة من صانعي القرار السياسي.

وقال بن فليس، السبت، في لقاء مع كنوادر حزبية قيد التأسيس، «طلائع الحريات» بمدينة فستطينة «500 كلم شرق العاصمة»، إن «عهد الانتقال الديمقراطي وإطلاق دستور جديد، مشروعان ينبغي أن يتضمنا تدابير محددة وصریحة، تتعلق بضمانات من شأنها أن توفر للانتقال الديمقراطي حسن السيرورة وسلامة المجري، وستعتمد هذه الضمانات إلى الجيش الوطني الشعبي، إضافة إلى مهامه الدستورية، وسيطلب منه تقاسم العبء الوطني في إنجاح التحول الديمقراطي بمرافقة ومتابعة ومراقبة تطورات، حتى ساعة وصوله إلى بر الأمان».

ورأى المسؤول الجزائري لصالح «حكومة وحدة وطنية» المرحلة الانتقالية، وتولى إيجاد الحلول للإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى»، وإنقذ بشدة نظام بوتفليقة قائلاً إنه «لا يمكن أخذ نظام شمولي على محمل الجد، وهو يزعم أنه ماض في طريق التجديد والإصلاح، وضمن على إنشاء وميثا كيان ديمقراطي. ولا يمكن تصديق حماة شخصية السلطة وحراس عبيدها، لما يدعون أنهم يعيدون الطريق

ويوفرون الشروط الضرورية للحلول للإشكاليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الكبرى»، وإنقذ بشدة نظام بوتفليقة قائلاً إنه «لا يمكن أخذ نظام شمولي على محمل الجد، وهو يزعم أنه ماض في طريق التجديد والإصلاح، وضمن على إنشاء وميثا كيان ديمقراطي. ولا يمكن تصديق حماة شخصية السلطة وحراس عبيدها، لما يدعون أنهم يعيدون الطريق

الصعبة بالمواطنة ورفع القيود عن المعارضة الوطنية وتذليل العقبات أمامها. قلنا استنزاء واستعباد، واستهتارا بعقول الناس. فلا يستقيم الظل والأصول أعوج».

وتلير تصريحات بن فليس بخصوص الجيش، من جديد، علاقة المؤسسة العسكرية بشؤون الحكم المدني والسياسة. ففي النصوص، خاصة الدستور، تتمثل مهام الجيش في الدفاع

عن سيادة البلد وتأمين حدودها من المخاطر. لكن في الممارسة يجري تسيير الشان العام للملاذ «منافسة» بين المؤسساتين الوطنيين في البلاد هما رئاسة الجمهورية والمؤسسة العسكرية.

وحث وقت قريب كان لجانها المختبرات العسكرية «التسمية» الرسمية هي دائرة الاستعلام والأمن»، دور هام في القرارات السياسية الهامة، بما فيها اختيار رؤساء البلاد، غير أن الوضع

أصبح مختلفاً منذ خريف 2013 عندما جرد بوتفليقة، من موقعه، من الدفاع القائد الأعلى للقوات المسلحة من كل الصلاحيات تقريباً، أهمها التحقيق في قضايا الفساد.

وكان رئيس الحكومة السابق، مولود حمروش، قد طرح هذا الموضوع عشية انتخابات الرئاسة التي جرت في أبريل 2014. عندما دعا الجيش إلى «وساطة بين المعارضة